النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى

« دراسة استطلاعية لبائعات الارصفة بمدينة طنطا »

د / سيد جاب الله السيد

النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى
دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا (*)

أولاً : المقدمة : إشكالية الدراسة

لقد أقر المجتمع الدولى فى الآونة الأخيرة بأن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتطلب التصدى لمشكلة الفقر باعتبارها من القضايا ذات الأولوية . فلقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً كبيراً فى معدلات الفقر وتدهوراً فى الأحوال المعيشية فى المجتمعات النامية بصفة عامة ، والمجتمع المصرى بصفة خاصة ، عقب أزمات اقتصادية متتالية ، سواء خلال محاولات الاستقلال الاقتصادى ، أو من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادى ثم تطبيق برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى .

ولئن كانت هناك بعض النتائج الإيجابية التى قد تحققت فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى المستندة إلى اقتصاد السوق ، والمتمثلة فى تخفيض العجز فى الموازنة، وزيادة احتياطى الدولة من النقد الأجنبى، إلا أن هذه النتائج إنما كانت بثمن اقتصادى واجتماعى ضخم تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودوا الدخل [1] الأمر الذى خلق فجوة وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع ، فتجعل فئة منه تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية ، وتعانى أشد المعاناة والحرمان من أبسط مقومات الحياة ، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعى والاقتصادى ، وتهيمن على موارد الثروة فى المجتمع ، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها ، وبين شقى الرحى : ألم الحرمان ، والنعمة البادية ، لا تجد المرأة الفقيرة تحت وطأة الفقر سوى الالتحاق بالعمل فى القطاع غير الرسمى ،

(*) د / سيد جاب الله السيد: أستاذ علم الاجتماع المساعد ، كلية الآداب - جامعة طنطا .

حيث تلجأ إلى البحث عن عمل حتى وإن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلاً لا يصل إلى حد الكفاف ، لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام الأمية وقلة الإمكانيات المادية وانعدام المهارات التى تؤهلها لعمل مشروع صغير ، أو الالتحاق بفرص عمل أفضل .

وحول الأبعاد الفرعية لعملية إعادة الهيكلة الرأسمالية داخل البلدان النامية ، أظهرت غالبية الدراسات النقدية آثار سياسات إعادة التكيف الهيكلى على المرأة ، وفى هذا السياق يمكن رصد خمس نتائج سلبية للعولمة بالنسبة للنساء وهى [٢]:-

(١) تزايد البعد النوعى فى طبيعة الفقر ، وهو ما يمكن اعتباره توسعاً وامتداداً لما سمى بـ "تسونة الفقر " "Feminization of poverty".

(٢) تزايد الأعباء الملقاة على كاهل النساء تحت تأثير تصاعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبها تزايد دور النساء فى امتصاص الصدمات خلال مسار عمليات التكيف الهيكلى ، وذلك من خلال الضغط الاستهلاكى، وتزايد الأعباء الملقاة عليهن فى العمل كنتيجة لرغبتهن فى تعويض خسارة دخل الأسرة وانخفاضه، وبالتالى تتدافع النساء للالتحاق بالقطاع غير الرسمى لتدبير أمورهن الصعبة .

(٣) التأثير المباشر لتخفيض برامج ونفقات الرفاهية العامة الموجهة إلى النساء على الأخص من خلال التخلى عن توفير مساحة واسعة من الخدمات الاجتماعية المجانية ، وتحويلها إلى مسئولية النساء الشخصية، التى يمكن لهن تدبيرها فى القطاع غير الرسمى.

(٤) خسارة مكاسب سنوات نضال عقد السبعينيات من أجل المساواة مع الرجال ، الناتجة عن التحولات فى سوق العمل ، والتراجع فى برامج الرعاية والتدريب .

(٥) التأثير المباشر لخفض النفقات العامة على تشغيل النساء وظروف عملهن ، وهذا التأثير يمكننا فهم أسبابه ومداه ، إذا أخذنا فى اعتبارنا نسبة النساء العالية فى وظائف القطاع غير الرسمى .

ولقد تبين من خلال الدراسات الميدانية ، والمشاهدات الواقعية أن مهنة البيع هى المهنة الأساسية التى تلوذ بها النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى .

ففى دراسته لاستطلاع أوضاع المرأة فى القطاع غير الرسمى ، أوضح "عبد المعطى" أن شريحة النساء اللاتى يمارسن العمل لحسابهن ، أو لحساب الأسرة يقمن بأعمال البيع ، وأغلبهن يمارسن هذه المهنة على أرصفة الشوارع ، ونسبة أقل يمارسنها من خلال التجول أو من خلال العمل فى كشك أو محل صغير تملكه الأسرة [٣].

وفى دراستها عن بائعى الطعام بالمنيا ، أوضحت "سارة لوزا" أن من بين ١٣٤٨ بائعا هناك ١١% من الإناث يعملن لحسابهن ، كما أن من بين ٧٨٤ مشروعا صغيرا كانت ١٧% منها تضم بائعات إناث ، ولقد توصلت الباحثة إلى أن بيع الطعام فى الشارع كنشاط غير رسمى يمثل مصدرا للدخل لمن هم أميين ، وأقل مهارة ، وأقل نسبة فى التعليم [٤].

وتكاد تكون المرأة الفقيرة حالة كالعدسة المجمعة ، التى تتجمع عندها وتتفاعل مجمل أوضاع البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وحصاد العلاقات الطبقية، وعلاقات النوع Gender على المستوى المجتمعى ، فهى أولا فقيرة ، ينتج فقرها من خلل وتناقضات توزيع الثروة والسلطة على مستوى المجتمع ، وبين طبقاته ، وبين الذكور والإناث ، وهى ثانيا تعانى من الحرمان ، ومن فرص الإعداد والتمكين ، وهى ثالثا مطالبة بمهام

إضافية كمتطلبات زوجها وإدارة أسرتها ورعايتها وإشباع حاجاتها ، ولهذا تعد المرأة الفقيرة كما لو كانت فى غيابة قاع "جب" بلا قرار (٥).

لهذه التصورات وغيرها ، كان انتقاء موضوع "النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى" موضوعاً للبحث والدراسة ، فلقد أصبح لزاماً على علم الاجتماع بغض النظر عن أهدافه العليا والبعيدة المدى ، أن يستجيب بالضرورة لظروف العصر ، ويترجم فى أبحاثه تحليلاً للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد ، بحيث يتجلى دوره ودور علمائه وباحثيه فى تفهم مشاكل المجتمع، لمواجهتها وتشخيصها والتخطيط لعلاجها .

وانطلاقاً من هذا المنظور يأتى اختيار الباحث لموضوع الدراسة الراهنة ، والتى تحدد فى دراسة بائعات الأرصفة" استجابة لهذا المطلب العلمى ، والذى يسعى إلى تقديم تحليل واقعى مباشر ومدقق ، يفيد الباحث والقارئ ، والمهموم بالقضايا المجتمعية الملحة ، فى تحديد الفئات الحقيقية التى ينبغى أن توجه إليها البرامج الإنمائية .

أهداف الدراسة :

لكل بحث هدف أو غرض يفهم منه عادة لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة ،وما الذى يبغى الوصول إليه ، والهدف من الدراسة الراهنة ، بصفة عامة هو الحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى ، واللاتى يتخذن من أنشطة الشارع والرصيف ملاذهن الأخير فى الحياة ، والإمكانية الوحيدة الباقية أمامهن كى يواصلن البقاء ، والقدرة على الوفاء باحتياجاتهن الأساسية ، وذلك بغية إحداث عملية تغيير مقصودة ،وإجراء برامج تنموية تراعى احتياجات أفقر الفقراء فى المجتمع المصرى من اجل تأمين سبل معيشتهم واستمرار بقائهم ، والوصول إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة .

تساؤلات الدراسة:

يمكن إيجاز أهم التساؤلات التى يطرحها البحث فيما يلى :-

(١) ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات بائعات الأرصفة فى عينة الدراسة؟

(٢) ما العوامل التى دفعت النساء الفقيرات للعمل كبائعات على أرصفة الشوارع ؟

(٣) إلى أى حد تتمكن البائعات من إشباع بعض احتياجاتهن الأساسية واحتياجات أبنائهن ؟

هذه هى التساؤلات الأساسية التى تنطلق منها الدراسة ، وربما تفرعت عنها تساؤلات فرعية أخرى ، تتكامل فيما بينها كموجهات أساسية للدراسة الميدانية .

ثانياً : المفهومات الأساسية للدراسة :

والمفهومات التى نود التوقف أمامها باختصار لا تعدو أن تكون سوى جملة المفاهيم المكونة لعنوان هذا البحث ، والحديث عن ضبط المفاهيم لم يعد ترفاً فكرياً بقدر ما صار يعبر عن ضرورة منهاجية ملحة ، وانطلاقاً من ذلك فسوف نعرض للمفاهيم التالية :-

أ- مفهوم الفقر :

أخفقت مقاربات تعريف الفقر وتياسه بالاستناد إلى مقاييس الدخل والاستهلاك ، لا لأنها لم تتمكن من الإمساك بمخرجات التنمية البشرية وأنماط توزيعها ، ولكن لأنها أيضاً لم تتعامل مع الفقر كظاهرة مركبة تتشابك وتتداخل فى حدوثها عوامل اقتصادية ، وسياسية ، وثقافية .

وبالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه ، إلا أنه يمكن النظر إلى العوامل المؤدية إلى الفقر على أنها فى الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعى Exclusion ، تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية .

ويستعمل مصطلح "الأصول Assets" هنا بمعناه الواسع الذى يتضمن جميع الموارد والعمليات التى يمكن استخدامها للحصول على مصدر دائم للرزق ورفع مستوى المعيشة ؛ كما يشمل الأصول الاقتصادية مثل الأرض الخصبة والمياه النقية وفرص العمل المنتج ورأس المال الطبيعى والمالى ، والأصول البشرية مثل التعليم الجيد والصحة ، والأصول الاجتماعية مثل الخدمات العامة وأنظمة الدعم الاجتماعى [٦].

ويذهب تقرير التنمية البشرية عن مصر ١٩٩٦ إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ، ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقر وهما : فقر الدخل (الذى ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً) ، وفقر القدرة (الذى ينصرف إلى تدنى مستوى الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها) [٧]. فالفقر هو حالة من الحرمان تتجلى فى انخفاض استهلاك الغذاء وتدنى الأوضاع الصحية والمستوى التعليمى وقلة فرص الحصول عليه وتدنى ، أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات .

وتأسيساً على ما سبق يتفق الباحث مع تعريف عبد الباسط عبد المعطى [٨] فى أن الفقر ظاهرة وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة ، وأن الفقراء هم من حرموا بنائياً وتاريخياً ولا يزالوا من فرص عادلة فى التملك، ومن فرص المشاركة فى صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بأحداث تغيرات أساسية فى مجمل السياسات العامة

والقطاعية على مستوى المجتمع المحدد ، وبعد هذا تأتى فرصتهم فى التعليم والعمل والدخل والصحة والسكن ، وما إليها من مؤشرات فى موضع التابع للمتغيرات الأساسية – أو المستقلة – كما شاع فى أدبيات العلوم الاجتماعية .

ومن ثم يصبح مفهوم الإفقار مفهوماً محورياً فى البحث الراهن ، وأداة مهمة فى تفسير التحولات البنائية التى تتسبب فى استشراء حالة الفقر بين أغلب السكان ، ويقصد بعملية الإفقار اتساع دائرة الحرمان البشرى بمقتضى التدابير والسياسات التى تستهدف الاستعباد والاستبعاد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى ، وبالتالى إضعاف القدرات البشرية لدى السواد الأعظم من الناس على الانخراط فى كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

ب- مفهوم القطاع غير الرسمى :

لقد تصاعد الاهتمام والجدل فى السنوات الأخيرة حول "مفهوم القطاع غير الرسمى" والإمكانيات التى ينطوى عليها . وقد عُرف القطاع غير الرسمى أيضاً بمسميات أخرى مثل : "الاقتصاد غير الرسمى" ، "الاقتصاد الثانى" ، "اقتصاد الظل" ، "الاقتصاد ذاتى النمو" ، "الطريق الأخر" ، "الاقتصاد العادى" . . . الخ العديد من التسميات المختلفة . وقد استخدم هذا المصطلح لوصف أنشطة عديدة تبدأ من تلميع الأحذية والحياكة والباعة الجائلين وإصلاح الدراجات والسيارات والأدوات الكهربائية وغيرها ، وتنتهى بالعمل الإضافى فى المساء . ويعد القطاع غير الرسمى فى جوهره قطاعاً يقوم فيه عاملون فقراء بأداء خدمة أو بيع سلعة للفقراء بشكل أساسى، مما يسمح للأوائل بالحصول على عيشهم ويوفر للآخرين الحصول على ضروريات الحياة اليومية .

وفى وصف يكاد يتشابه مع وصف "دانتى" للجنة والجحيم ، يورد لنا ملتون سانتوس M.Santos الفرق بين القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى س فى الاقتصاد الحضرى [٩]، فمن ناحية "الجنة" يبدو العمال راضين عن أحوالهم حيث يتوفر لهم الأمن الوظيفى والنقدى ، والتنظيم النقابى الذى يدافع عن اهتماماتهم ، بالإضافة إلى المساندة الحكومية لهم . وتعبر هذه الأمور بالطبع عن القطاع الحديث المخطط والثابت فى الاقتصاد الحضرى فى البلدان النامية ، وهو فوق ذلك قطاع ثابت لأن العمل فيه محمى بتشريعات تكمل دور الضمان الاجتماعى والإجازات مدفوعة الأجر والإقراض من أجل السكن والمعاش والتأمينات والضمانات المختلفة خاصة ضد البطالة ، غير أن هذا القطاع يعيبه عدم قدرته على توفير عدد كاف من فرص العمل حتى ولو كان ذو دور فعال فى تنشيط الاقتصاد الوطنى .

أما فيما يتعلق "بالجحيم" ، فهو القطاع غير الرسمى أو القطاع التقليدى غير المخطط وغير الثابت فى الاقتصاد الحضرى . ويعتبر هذا القطاع تقليدياً لأنه يعكس مباشرة أسلوب الحياة والثقافة، ويعتبر هذا القطاع غير مخطط لأن الاستثمارات فيه تتكون من المدخرات الفردية ومن القروض من الوالدين أو المرابين ، ودون تدريب مسبق يأتى العمال الريفيون للبحث عن مكان تحت الشمس .

ولا شك أن هناك أيضاً محاولات محلية حاولت الاقتراب من وضع تصور لما يمكن أن نطلق عليه القطاع غير الرسمى ، فقد عرفته "أميرة مشهور وعالية المهدى" فى دراستهما عن "شياخة معروف" بأنه القطاع الذى يشمل وحدات اقتصادية إنتاجية وخدمية ولا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولة لمزاولتها لنشاطها ، وبصفة رئيسية لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة دقيقة ومنتظمة وفقاً للنظم المحاسبية المتفق عليها ،

وبالتالى فهى لا تقدم بيانات دقيقة عن حجم نشاطها ، ولا تؤدى ضرائب تذكر على الأرباح [١٠].

ويمكن القول أن من أهم ملامح القطاع غير الرسمى ما يلى :

(١) أن الدافع الأساسى للالتحاق بهذا القطاع هو تحقيق الكفاف أكثر من تحقيق الربح ، فهو يولد الدخول التى تسمح بالبقاء عن طريق بيع سلع ضرورية للبقاء ، مما أدى إلى تصنيفه كقطاع فقير للفقراء .

(٢) يتكون القطاع غير الرسمى من أنشطة غير رأسمالية حيث ترجع ملكية وسائل الإنتاج فى العادة إلى المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو الأسرة أو الأقارب .

(٣) يتسم القطاع غير الرسمى بالمرونة حيث مزاولة النشاط فى أى مكان (الرصيف – الشارع، التجول ، وحدة معيشية ، منشأة) وكذلك فى مواعيد العمل (فى أى وقت من اليوم أو فى المواسم)

(٤) يتحرر القطاع غير الرسمى إلى حد ما من القيود التنظيمية التى يتسم بها القطاع الرسمى ، ويفتقد إلى عدم توفير الحماية القانونية للعاملين به.

وللتداعى المنطقى لكل ما تقدم ينطلق البحث الراهن من تعريف "على جلبى" [١١] الذى يرى أن القطاع غير الرسمى هو ذلك القطاع الذى يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة التى تزاول خارج القطاع الرسمى، بصورة دائمة أو شبه دائمة ، داخل حيز فيزيقى محدد ، أو غير محدد ، بهدف توليد دخل مادى للقائم بمزاولة هذا النشاط ، سواء كان صاحب العمل نفسه أو بمساعدة أفراد آخرين . ويتصف القطاع غير الرسمى بعدد من الخصائص النوعية التى تميزه عن غيره من الأنشطة ، فهو نشاط

عائلى التمويل فى الغالب ، وصغير الحجم نسبياً ، بسيط التنظيم تتنوع أهدافه ، محلى السوق ، يفتقر لأحد أو بعض الإجراءات القانونية ، ويعد وجوده انعكاساً لأوضاع المجتمع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تسهم جميعاً فى تشكيل ملامحه وسماته .

جـ - بائعات الأرصفة :

وهن البائعات اللاتى يتخذن من رصيف الشارع مكاناً ثابتاً لمزاولة نشاطهن ، قد يكون قريباً من مكان إقامتهن ، وقد يكون بعيداً عنه ، وقد يكون يومياً بصفة منتظمة ، أو يوماً أو يومين أسبوعياً بصفة منتظمة أيضاً ، كما هو فى الأسواق الأسبوعية الكبيرة ، أو أسواق الأرصفة ، ومن أمثلة الأنشطة التى تمارس على الرصيف بيع الخضر والفاكهة والأسماك ، والمأكولات الشعبية والأدوات المنزلية وغيرها.

ثالثاً: الإطار النظرى للدراسة :

تعددت المداخل والنظريات التى تناولت العلاقة بين الفقر والعمل فى القطاع غير الرسمى، فهناك المدخل الثقافى الذى يركز على فكرة أساسية مؤداها ، أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ، ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا ، وهذه الثقافة هى طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق ، عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ، وهى فى مجموعها تحول دون التغيير ودون الخروج من حلقة الفقر [١٢]، وإذا كان أصحاب هذا المدخل يرون أن هذه السمات حتمية، ولا جدوى من محاولة تغييرها ، فإن "مارابن تنواتى" فى دراستها الإثنوجرافية فى الفترة من (١٩٧٧-١٩٨٠) [١٣]، قد أوضحت أن الفقراء ليسوا كسالى وأنهم يكدون فى الحياة قدر ما يستطيعون ، ولا توجد لدى الفقراء ثقافة خاصة تحول بينهم

وبين تحسن أحوالهم ، وتخلص "قنواتى" إلى أن الفقر مشكلة بنائية تنتج عن قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصرى .

ويتفق الباحث مع وجهة النظر السابقة التى ترفض النظر إلى الفقراء على أنهم هم المسئولون عن فقرهم ، وأن لهم ثقافة خاصة مغايرة للثقافة الكلية للمجتمع ، وهذا ما نجده فى ثقافة الفقر عند "أوسكار لويس" وفى كتابات "جون جالبرت" عن طبيعة الفقر (١٤) والذى يمكن اعتبارها نظريات مضللة بعيدة عن الواقع ولا تخلو من تحيز أيديولوجى واضح ضد الفقراء .

ويدور المدخل الثانى ، حول الأفكار المطروحة فى تفسير التهميش من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والمكانية ، حيث ينظر إلى مشكلة الفقر والعمالة الهامشية بوصفها نتاج تحولات بنائية محكومة بعناصر محلية ودولية ، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية (١٥)، وبالتالى يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوى الدخل المنخفض ، وافتقارهم إلى الأصول ، نتيجة مباشرة للتهميش ، وليس نقص الإنتاج الاجتماعى.

أما المدخل الثالث فيرتبط بعملية البلترة Proletarianization ويقصد بها مجموعة العمليات الفاعلة فى زيادة أعداد الناس ممن ينقصهم التحكم فى وسائل الإنتاج ، ومن ثم يرتبط بقاؤهم ببيع قوة عملهم فى البقاء ، وزيادة تحكم الرأسماليين فى وسائل الإنتاج (١٦).

بينما ركز المدخل الماركسى الجديد ، على آليات النظام الرأسمالى ذات المردود السلبى على دول العالم الثالث ، خاصة على المسار الاقتصادى، نتيجة اتساع القطاع الهامشى الذى يمثل تكريساً لنمط التنمية التابعة الممتزجة ، لأنها تمثل مزيجاً من عدم التكافؤ ، ونقل الموارد من أكثر القطاعات تخلفاً وتبعية إلى أكثر القطاعات تقدماً وهيمنة (١٧)، وهو ما يفسر

عدم التكافؤ ويعمقه ويحوله إلى عنصر ضرورى وهيكلى فى الاقتصاد القومى.

وعلى الرغم من أهمية هذه المداخل فى إلقاء مزيد من الضوء فى تفسير العلاقة بين الفقر والعمل فى القطاع الهامشى ، إلا أن الباحث سوف يتبنى فى هذه الدراسة مدخل سبل المعيشة المستدامة [١٨] والمقصود بسبل المعيشة هنا هو وسائل كسب العيش أو مصادر الرزق ، التى تهدف إلى إشباع الحاجات الفردية والمجتمعية أما المستدامة فتعنى أن يكون هذا الإشباع بصورة عادلة دون أن يكون على حساب احتياجات الأجيال المقبلة [١٩]، ويسعى هذا المدخل إلى التخفيف بأسرع ما يمكن من حدة الفقر المطلق ، وذلك عن طريق تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم فى حالات ميئوس منها أو ملحة [٢٠] فالفقر والنمو السكانى والتدهور البيئى من أهم التهديدات التى تشكل خطراً على وجودنا ومنهج حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولما كان التعريف الجديد للأمن القومى يركز على التنمية البشرية المستدامة ، والتى يراعى ضرورات العدالة والإنصاف ، فإنه سيؤدى إلى عالم أكثر أمناً ورخاءاً وعدالة لجميع سكانه[٢١].

ولقد بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة ، وتبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى ، وبالتالى فهى علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة[٢٢]، والذى يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر.

ولا شك أن استراتيجية التنمية المتمحورة على الإنسان الرامية إلى تقليص الفقر من خلال مفهوم إنتاجى ، هى فى جوهرها استراتيجيات

متوائمة مع البيئة . إذ لا بد من وضع الفقراء فى المجرى الرئيسى للتنمية عن طريق إتباع سياسات واعية تهدف إلى تخفيف فقرهم وإدراج مساهماتهم فى عملية النمو والتنمية[٢٣] ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع قدرات الفقراء بمنحهم فرصاً ميسرة وبغير عراقيل للحصول على الأرض والموارد ورأس المال والبنية الأساسية والتكنولوجيا والأسواق ، ولعل أهم المبادئ التى يقوم عليها بنك جرامين فى بنجلاديش – والذى حقق نجاحاً باهراً فى هذا المجال – هى أن الفقر نتاج للفهم غير الواعى للإمكانيات البشرية للفقراء ، والإخفاق فى وجود التنظيمات والسياسات التى تمول هذه الإمكانيات[٢٤] ، فلا شك أن أشد الناس فقراً قادرون على التخلص من فاقة الفقر إذا ما أتيحت لهم فرص العمل المنتج .

ولقد أصبح مفهوم تمكين المرأة من المشاركة فى التنمية من المفاهيم الرئيسية فى تصور مقومات سبل المعيشة المستدامة ، ويعنى ذلك أن تكون المرأة فى وضع يتيح لها المشاركة الكاملة فى القرارات المرتبطة بحياتها المعيشية [٢٥]، وبالرغم من ذلك فقد نوهت بعض الدراسات إلى أن المرأة هى أكثر الفئات تأثراً بالفقر، حيث تأتى على رأس قائمة البرامج غير الأساسية ، التى يمكن الاستغناء عنها فى حالة ندرة الموارد[٢٦]، وما زال هذا الوضع يحدث بالرغم من تزايد الوعى باحتياجات المرأة ، والضغط المتزايد من جانب المنظمات النسائية لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية بين الجنسين.

والجديد فى مدخل سبل العيشة المستدامة أنه يعتمد على مبدأ مشاركة الفقراء ، من أجل تقديم إطار بديل، يتجاوز أوجه القصور فى المداخل التقليدية للفقر ، والتى تتجاهل بالأساس حقيقة حياة الفقراء ، وتعتمد فى أغلبها على تحكم مجموعة واحدة فى مصير هؤلاء الأفراد ، وبالتالى فإن

مشاركة الفقراء فى تحديد احتياجاتهم ، وترتيب أولوياتهم سوف تغير من مسار بعض السياسات الاجتماعية التى صيغت فى غياب مشاركتهم .

رابعاً: الإطار المنهجى للدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من حيث تحديد منهجها من مقولة أساسية تعنى أن المنهج واحد بالنسبة للعلوم جميعها الطبيعى منها والاجتماعى وهو المنهج العلمى بخطواته العلمية المحددة ، ولما كانت خطوات المنهج العلمى واحدة فى كل العلوم ، فثمة أساليب وأدوات منهجية تساعد فى تطبيق هذا المنهج والأخذ بقواعده ، وتتمثل هذه الأساليب والأدوات فى الدراسة الراهنة فيما يلى :-

١- الأسلوب الاستطلاعى :

ومن خلاله يحاول الباحث التعرف على مظاهر ومؤشرات الفقر لدى النساء اللاتى يعملن كبائعات على الأرصفة فى مدينة طنطا ،ومدى المعاناة التى تتعرض لها البائعات ، ومدى قدرتهن على إشباع الحاجات الأساسية للأسرة .

٢- أدوات جمع البيانات :

كثيراً ما يحاول الباحث الاستفادة من الأدوات المتاحة ، وعدم الاقتصار على أداة واحدة ، وذلك بهدف دعم جوانب القصور التى قد تشوب أداته الرئيسية .

وفى هذه الدراسة اعتمد الباحث على الملاحظة والمقابلات المتعمقة والموجهة بدليل المقابلة ، وذلك للحصول على بيانات كيفية متعمقة عن بائعات الأرصفة وأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وكيفية إشباع حاجتهن

الأساسية ، وذلك لما يتيحه ذلك من فرصة لتداعى بعض الأفكار والمواقف والخبرات لدى المبحوثات والتى لا يمكن أن تظهر أثناء تطبيق الأدوات البحثية الأخرى ، إلى جانب ذلك اعتمد الباحث على استمارة المقابلة من أجل الحصول على استجابات محددة نحو القضايا التى تثيرها الدراسة ، وتتكون الاستمارة من (٢١) سؤالاً تضم (٨) أسئلة عن البيانات الأولية، (٥) أسئلة عن الدوافع الأساسية وراء العمل على الرصيف ، (٤) أسئلة عن الخدمات الصحية و(٤) أسئلة عن مدى إتاحة فرص التعليم للأبناء.

هذا وقد صيغت الأسئلة بأسلوب مبسط من ناحية ، وتم إجراء اختبار الصياغة المبدئى والاختبار الأولى ، وكشف اختبار الصياغة عن الحاجة لتعديل بعض الألفاظ وإعادة ترتيب بعض المتغيرات ، ثم طبق الاختبار الأولى على (١٥) مفردة من بين أفراد العينة الأصلية ، وأعيد تطبيقه بعد خمسة عشر يوماً ، وكانت الغالبية العظمى من الاستجابات مطابقة لاستجابات التطبيق الأول ، وقد أدى ذلك كله إلى الاطمئنان لسلامة أداة البحث وقياسها للجوانب التى صممت من أجل قياسها .

٣- عينة الدراسة وكيفية اختيارها :

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية من النساء اللاتى يعملن كبائعات على رصيف شارع الحكمة بميدان سعد زغلول بمدينة طنطا وقد كان ذلك لأهداف متعددة منها طبيعة الموضوع والذى يصعب تغطيته إلا من خلال عينة عمدية من بائعات الأرصفة بمدينة طنطا ، وفى هذا المجال ينبغى أن نشير إلى أن عدداً كبيراً من المتخصصين فى مناهج البحث قد أوضح أنه ليس هناك ما يمنع من اختيار عينة عمدية طالما كانت طبيعة الموضوع الذى يدرسه تتطلب ذلك ، وأن ذلك لا يؤثر على حياد الدراسة وموضوعيتها[٢٧]، ولذلك فإنه ليس هناك خلل منهجى يشوب العينات العمدية طالما وجدت اعتبارات مقبولة تتطلب ذلك .

وقد تم تطبيق الاستمارة على (٦٨) حالة من بائعات الأرصفة ، وتم استبعاد ثمانى استمارات بعد المراجعة المكتبية ومن هنا تراجع حجم العينة إلى ٦٠ حالة ، مع هذا فإنه يمكن القول أن هذا الحجم يكفى لبيان المؤشرات التى تسهم فى تغطية موضوع هذه الدراسة التى لا تبغى التعميم ، بقدر التعرف على الظاهرة وإماطة اللثام عنها ، وهذا الذى يجعلنا نؤكد منذ البداية أن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمحدودية العينة .

خامساً : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لبائعات الأرصفة :

كشفت الدراسة الميدانية الراهنة عن بعض المؤشرات التى ينبغى استعراضها واستخلاص ما يمكن أن تنطوى عليه من دلالات ، وقد تضمنت المعطيات الأولية ملامح معينة عن خصائص العينة وهى :-

(١) التركيب العمرى :

يتراوح سن أفراد العينة بين ٢٠ – ٦٠ سنة فأكثر ، وتمثل الفئة العمرية ٤٠ – ٤٩ سنة أعلى النسب ، إذ بلغت (٤٠,١%) من إجمالى حجم العينة ، ويليها الفئة العمرية ٥٠ – ٥٩ سنة ، حيث بلغت (٢٥%) ومفاد ذلك أن أكثر من نصف حجم العينة يتراوح سن أفرادها بين ٤٠ – ٥٩ سنة ، الأمر الذى يشير إلى أن غالبية المبحوثات لا يقدمن على العمل فى القطاع غير الرسمى إلا فى سن متقدمة، وبعد تعرضهن لظروف اقتصادية واجتماعية ، وتحملهن مسئوليات أسرهن .

(٢) التعليم :

تعتبر الأمية هى السمة الغالبة للمبحوثات ، حيث بلغت (٦٦,٦%) من إجمالى حجم العينة، تليها نسبة من خرجت من المرحلة الابتدائية ، إذ بلغت (٢٦,٦%) أما الحاصلات منهن على الشهادة الابتدائية ، فلم تتعدى نسبتهن (٦,٦%) ، وهذا يشير إلى أن أهم السمات المميزة للنساء الفقيرات فى

القطاع غير الرسمى هى انتشار الأمية بينهن ، وقد يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل بعضها يتصل بالعادات والتقاليد والقيم الجامدة التى تفضل زواج الأنثى فى سن مبكرة ، ناهيك عما قد ينشأ عن ارتفاع تكاليف المعيشة من حاجة الأسرة الفقيرة إلى إبقاء بناتهن فى المنزل، مما يتيح لأخواتهن الذكور مواصلة التعليم .

(٣) الحالة الزواجية :

كشفت لنا المعطيات الإحصائية عن أن نسبة المتزوجات هى أعلى النسب ، حيث بلغت (٦٢,٥%) ، وتلى هذه النسبة نسبة الأرامل التى تقدر بـ (٢٥%) من إجمالى حجم العينة بينما بلغت نسبة المطلقات (٨,٣%) بينما النساء اللاتى لم يسبق لهن الزواج فى عينة الدراسة بلغت نسبتهن (٤,٧%) . وهذا يشير إلى أن أكثر من ثلثى العينة من الأرامل والمطلقات .

(٤) عدد الأبناء :

وبخصوص توزيع العينة طبقاً لعدد الأبناء أوضحت المعطيات الإحصائية أن نسبة (٦٦,٦) من عينة البحث انجبن ثلاثة إلى خمسة أولاد ، وأن من لديهن أكثر من خمسة أولاد ، بلغت نسبتهن (١٦,٦) ، بينما لم تتعدى نسبة من لديهن أقل من ثلاثة أولاد (٨,٣) ، وعلى الرغم من إدراك المرأة الفقيرة فى القطاع غير الرسمى أنه كلما زاد عدد الأفواه التى لا بد من إطعامها ، ازداد احتمال تفاقم فقرها ، غير أن قرار تكوين أسرة كبيرة الحجم، لا يخضع لحسابات عقلانية ، إذ تتدخل عوامل واعتبارات أخرى كثيرة تؤثر على قرارات الآباء والأمهات ، كالنظر إلى الأطفال باعتبارهم من الأصول الاقتصادية القيمة ، ويشكل الأطفال نظاماً ذاتياً للأمن الاجتماعى بالنسبة لأهلهم فى الكبر ، وفى المرض المعوق عن الحركة ، وفى حالة البطالة ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأطفال فى الأسر الفقيرة كثيراً

ما يمثلون مصدراً من المصادر القليلة للبهجة والزهو والتغيير والأمل فى ظل حياة غالباً ما تكون رتيبة وشاقة ومستسلمة .

(٥) النشاط الاقتصادى للبائعات :

يعد النشاط الاقتصادى محصلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتى تعتبر فى النهاية نتاجاً لتفاعل الإنسان مع بيئته، فى ظل مستوى تكنولوجى معين وتنظيم سياسى وأيديولوجية اقتصادية .

ولمعرفة أنواع أنشطة العمالة النسائية اللاتى يتخذن من رصيف الشارع مكاناً ثابتاً لمزاولة نشاطهن ، أوضحت المعطيات الإحصائية أن نسبة بائعات الأدوات المنزلية يمثلن (٢٦,٧%) ، تليها نسبة بائعات الفاكهة والخضراوات ، إذ بلغت (٢١%) من إجمالى حجم العينة ، تليها نسبة بائعات الأطعمة ، إذ بلغت (٢٠%) وهى أطعمة شعبية تقدم للفقراء على أرصفة الشارع ، بينما توزعت الأنشطة الأخرى كالمخبوزات ، ومنتجات الألبان ، وبيع المشروبات ، والتوابل بنسب متقاربة .

(٦) الدخل اليومى :

من بين المعطيات الأولية التى حرصت الدراسة على إبرازها مستويات الدخل اليومى للمبحوثات باعتباره أحد المؤشرات الدالة على مستوى المعيشة ، وقد كانت أعلى الفئات عدداً هى التى بلغ دخلها من ثلاثة إلى خمسة جنيهات يومياً ، وهى تمثل (٣٣,٣%) ويليها فئة الدخل أقل من ثلاثة جنيهات يومياً ، حيث بلغت (٢٥%) من إجمالى حجم العينة ، الأمر الذى يشير إلى أن القطاع الحضرى غير الرسمى يعد أحد الأساليب التى تتبعها الفقيرات فى محاولة تكيفهن مع الفقر ، وأن أغلب النساء البائعات تحتللن مواقع دنيا فى السلم الطبقى وهن من أسر محدودة الدخل .

(٧) الموطن الأصلى :

وإذا انتقلنا إلى توزيع أفراد العينة طبقاً للموطن الأصلى للمبحوثات فإننا نجد أن أغلب المبحوثات يقطن القرية وذات أصول ريفية ، إذ بلغت نسبتهن (٦٦,٧%) من إجمالى حجم العينة ، فى مقابل (٣٣,٣%) منهن يقطن بمدينة طنطا ، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر الريفى أشد وطأة من الفقر الحضرى لما يرتبط به من خلل وغبن تاريخى فى توزيع الفرص المادية والتعليمية والثقافية لغير صالح المجتمعات الريفية ، وهو غالباً ما يكون أكثر فعالية وقسوة عند حلقاته الأضعف مادياً ومهارياً، وهى حلقة المرأة الفقيرة فى الأسرة الفقيرة .

(٨) السكن :

لا شك أن السكن حاجة إنسانية ضرورية ليسكن فيه الإنسان ويأوى إليه بعد عناء العمل ، وهو أحد المؤشرات الهامة والدالة على نوعية الحياة وقد تبين أن سكن المبحوثات يتسم بانعدام وجود أى جانب من الجوانب التى تتوافر فى مسكن يشبع الحد الأدنى لحاجات الإنسان ، فالطابع الغالب لمساكن المبحوثات عبارة عن حجرة للنوم الجماعى ، وتخزين وإعداد وتناول الطعام واستحمام الإنسان، وغسيل ملابسه ونشرها للتجفيف ، ومكان لمذاكرة الأبناء الذين يدرسون ، وإن ضاقت الحجرة بتلك الوظائف فالشارع يتسع لبعضها ، وطرقة المنزل تتسع للبعض الآخر.

سادساً : دوافع العمل لدى بائعات الأرصفة :

فى معظم المجتمعات الآن يسود الرأى القائل بأن العالم الخارجى هو عالم الذكور ، وعالم المنزل هو عالم المرأة ، وهو جنتها التى لا ينازعها فيها أحد ، وفى مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة ، والمجتمع المصرى على وجه الخصوص ، يكتسب هذا الرأى قدراً أكبر من القبول ، وينهض

هذا القول على مجموعة من مقولات الفهم البديهى العام ، والادعاءات البيولوجية والنفسية حول طبيعة المرأة فى مقابل طبيعة الرجل المهيئة أكثر للخروج للعمل [٢٨] وفى هذه المجتمعات تقاس رجولة الرجل بقدرته على إعالة أسرته ، دون الحاجة إلى عمل المرأة لقاء أجر خارج المنزل .

ومن هنا فإن أسباب ودوافع عمل المرأة فى هذه المهن الهامشية والمتدنية تكتسب أهمية خاصة فى هذه الدراسة ، والتى تفصح بياناتها الإحصائية أن مسئولية إعالة الأسرة كانت السبب الرئيسى وراء خروج المرأة للعمل كبائعة على الرصيف بمدينة طنطا وذلك بنسبة (٥٠%) من إجمالى حجم العينة .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "سعد الدين إبراهيم" فى دراسته عن تطور أوضاع المرأة المصرية إلى أن الأسر التى تعولها نساء من أشد الأسر فقراً ، وأقلها قدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية لأعضائها وقد قدر متوسط الدخل فى الأسر التى تعولها نساء حوالى نصف متوسط الدخل فى الأسر التى يعولها رجال [٢٩]، وفى دراسة مركز البحوث العربية حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطاع غير الرسمى تبين أن نسبة المعيلات لأسرهن فى القطاع غير الرسمى بلغت (٣٥%) [٣٠] ، بينما فى الدراسة التى أجريت على عمالة المرأة فى "حى الجوابر" ، وصلت نسبة النساء المعيلات لأسرهن (٢٩%) من إجمالى حجم عينة الدراسة [٣١] وفى الدراسة الراهنة، تؤكد إحدى البائعات *"أنا ما فيش تدامى غير السبوبة دى (البيع) ، أنا معايا سبع عيال ، ورجوزى مريض مـا بيشتغلش ، دا غير مصاريف العلاج اللى بيحتاجها كل يوم ، والحمل كله أنا اللى شايلاه أدينى بشترى شوية فواكه من التاجر وأبيعهم وأصرف على العيال وعلى أكلهم ولبسهم"* .

وتؤكد الحالة الثانية ذلك بقولها *"أنا بعد جوزى ما توفى وترك لى أربع عيال ، اثنين منهم فى المدارس ، كان لازم أشوف حاجة تساعدنا على المعيشة ، وأنت عارف الحاجة غالية ، وكل حاجة بالشىء الفلانى . ومصاريف مدارس العيال غالية ، دا غير الدروس الخصوصية علشان كده أنا بأخبز شوية فطير فى البلد وأجى أبيعهم هنا فى طنطا علشان أطلع بقرشين ينفعونى وينفعوا العيال ، ويسدوا فى مصاريف البيت ، وآخر النهار الواحدة فينا بتروح تشوف مصالح بيتها وعيالها بعد ما يكونوا رجعوا من المدرسة ، وربنا يكفيها من عنده ، يمكن ربنا يكرمهم ويقدروا يتعلموا ومستقبلهم يكون أحسن"* .

ويتضح من البيانات السابقة المستمدة من المعطيات الإحصائية والمقابلات المتعمقة أن إعالة الأسرة تحتل المرتبة الأولى فى دوافع انخراط المرأة الفقيرة فى العمل كبائعة على الأرصفة ، حيث تشكل هذه الشريحة أفقر الفقراء فى القطاع غير الرسمى .

وقد احتلت المساهمة فى ميزانية الأسرة المرتبة الثانية من جملة الأسباب التى دفعت المرأة للعمل كبائعة على الأرصفة فقد حظيت على نسبة (٣٣,٤%) من إجمالى العينة الكلية .

ويؤكد ذلك ما ذكرته إحدى الحالات : *"والله الحياة ذى ما أنت شايف صعبة والحاجة غالية، بشتغل أنا وجوزى وعيالى ومش قادرين نكفى نفسنا ، أنا باطلع بقرشين من شوية البلاستيك اللى قدامى كل يوم ، وعلى القرشين اللى بياخدهم جوزى من صاحب الوكالة اللى بيشتغل عنده شيال، دا غير البويية اللى بأخدوها ولادى من الورشة اللى بشتغلوا فيها ، يا دوب بنكفى نفسنا بالعفية ، والأمور ماشية وخلاص والحمد لله"* .

وتعكس البيانات السابقة أن من أهم أساليب التكيف مع الفقر لدى البائعات هو استراتيجية العمل الأسرى المشترك ، وتقاسم أفراد الأسرة أعباء الفقر ، وتقوم هذه الاستراتيجية على مشاركة جميع أفراد الأسرة الفقيرة فى الأنشطة التى تحقق دخلاً للأسرة ، وفى هذه الحالة يتم الاستعانة بعمل المرأة والأولاد ، والاستفادة من جميع الطاقات المتاحة فى الأسرة ، كل فى مجاله أو جميعهم فى مجال واحد ، حسب الفرص المتاحة للعمل .

وقد احتل عدم وجود مصادر أخرى للدخل ، أو عدم امتلاك أو حيازة أراضى زراعية ، المرتبة الثالثة فى الأسباب الأساسية التى دفعت المرأة للعمل بالقطاع غير الرسمى كبائعة رصيف ، حيث حظيت على نسبة (١٦,٦%) من إجمالى حجم العينة الكلية .

يعكس ذلك ما ذكرته إحدى الحالات ***بقولها "والله أنا ما فيش قدامى دلوقتى غير المهنة دى ، أنا باشتغل فيها غصب عنى ، ولكن هعمل إيه العين بصيرة والأيد قصيرة ، أنا كان عندى حته أرض زراعية كانت نفعانى ونفعه العيال وكنا بنشتغل فيها أنا وجوزى وعيالى ، لكن المالك طردنا من الأرض بعد القانون الظالم اللى عملوه ، والواحدة فينا بتيجى من البلد (القرية) كل يوم علشان تبيع شوية السمك وتكسب قرشين علشان تصرف منهم على الدار ، حتى ابنى الكبير بعد اللى حصل (تقصد تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد) بيشتغل دلو كمان بياع على عربية فى السوق ، وعلى رأى المثل إيه اللى رماك على المر قال اللى أمر منه"*** .

وتعكس المعطيات المستمدة من البيانات الإحصائية والمقابلات المتعمقة أن عمل المرأة كبائعة رصيف كان من ضمن أسبابه عجز المستأجرين عن الاحتفاظ بما يستأجرونه من أرض فى القرية ، نتيجة تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) الذى عمل

على إعادة إنتاج الفقر فى القرية المصرية ، ودفع هؤلاء الفقراء إلى البحث عن عمل ، لا يحتاج إلى خبرة ودراية فى القطاع الحضرى غير الرسمى وذلك لتحقيق الكفاف وإشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية، وتعد غالبية العمالة فى القطاع غير الرسمى عمالة هامشية يسعدها الحظ لو حصلت حتى على الحد الأدنى من الدخل .

وللتداعى المنطقى لكل ما تقدم يتبين أنه بالرغم من إعادة إنتاج الفقر فى المجتمع ولاسيما بعد سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية ، إلا أن بعض الفقراء قد نجح فى التكيف والتعايش مع هذه الظروف المعيشية من اجل البقاء .

وحول مدى كفاية دخل المبحوثات ، لمواجهة تكاليف المعيشة ، أفادت (٩٠%) من بائعات الأرصفة ، أن دخلهن من البيع لا يفى بمتطلبات الحياة اليومية ، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع الأسعار ، وعدم تحقيق الكسب من عمليات البيع بصفة دورية ، فى مقابل ذلك ذكرت ستة بائعات بنسبة (١٠%) من إجمالى حجم العينة ، أن دخلهن يكفيهن ، بل قد يتمكن من ادخار جزء منه للظروف المستقبلية ، وتستعمل البائعات أشكالاً جماعية من الادخار لمساندة بعضهن البعض فى الأزمات أو لتمويل المصروفات الكبيرة ، ومن أشهر هذه الأنواع على حد تعبير بعض المبحوثات "*الجمعية*" وهى شكل من أشكال الادخار الدوار ، وطبقاً لنظام الجمعية تتفق مجموعة من البائعات أو الجيران على أن يدفع كل منهن مبلغاً معيناً ، وإعطائه لواحدة منهن كل شهر على التوالى ، ويعتمد هذا الشكل على اتفاقات شفهية تحترمها جميع البائعات ويقمن بتنفيذها ، ويعتبر هذا النوع من الادخار آلية من آليات مواجهة الفقر بين بائعات الأرصفة .

وبعد أن تناولنا أهم دوافع العمل لدى بائعات الأرصفة والتى تمثلت فى إعالة الأسرة ، والإسهام فى ميزانية الأسرة الفقيرة ، وعدم امتلاك أو حيازة أراضى زراعية أو أى مصادر دخلية أخرى ، وتبين أيضا عدم كفاية الدخل من هذه الأعمال الهامشية أو المتدنية كان لابد من معرفة أهم المشكلات التى تعانى منها بائعات الأرصفة والتى أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن جانباً كبيراً منها يتمثل فى مضايقات شرطة المرافق إذ بلغت (٣٣,٣%) من جملة المشكلات التى تعترض البائعات على الأرصفة ، تليها مضايقات الزبائن ، إذ بلغت (٢٥%) ، واما مضايقات تاجر الجملة واستغلاله الزائد عن الحد فقد احتلت المرتبة الثالثة من المشكلات التى تئن منها البائعات . وذلك بنسبة (٢١,٧%) من جملة المضايقات التى تواجهن بائعات الأرصفة بمدينة طنطا ، وذلك لما يفرضه تاجر الجملة من أسعار بعينها ، وهوامش ربح محددة ونظراً لعدم توافر رأس مال لدى البائعات يسمح بالتعامل الفورى مع تاجر الجملة ، فقد يجبرن على قبول شروطه ، ومن ثم فإن أسلوب التعامل يجعل الاستغلال ممكناً وميسراً ، فهناك طرفان غير متكافئين ،الطرف الأول تاجر الجملة الذى يتمتع بالقوة الاقتصادية والهيمنة ، والطرف الثانى بائعة الرصيف التى تسعى إلى كسب قوت اليوم بمشقة ، ولا تملك رأس المال الذى يسمح بشراء كمية كبيرة من السلع .

هذا وقد احتلت مضايقات أصحاب الحوانيت والمحلات التى تجلس أمامها بائعات الأرصفة المرتبة الأخيرة من المشكلات التى تعترض البائعات، وذلك بنسبة (٢٠%) من جملة المشكلات والمضايقات التى تواجهن بائعات الأرصفة بمدينة طنطا .

وتشير بعض الحالات إلى ذلك بالقول *"والله الواحدة لينا مش عارفة تلاقيها منين ولا منين ، عملية كلها تعب وعذاب ، كل واحد بيلطش فينا شوية ، اشى بتوع الشرطة واشى أصحاب المحلات اللى قدام شين قدامهم*

بالبضاعة ، واشى التجار اللى معندهمش رحمة ، لكن حنعمل إيه حكم القوى على الضعيف".

والملاحظ أن المشكلات التى أُبديت تشير إلى أن هذه الفئة لا تتمتعن بالاستقرار النسبى الذى تحقق لغيرهن ، فليس لهن مكان ثابت فى السوق مما جعلهن يفرضن أنفسهن على السوق بما يمكن تعريفه بـ (سوق الأرصفة) ويواجهن مشاكل مع شرطة المرافق والتموين ، والتجار ومع كل ذلك ، فالعائد المادى ضئيل ، وهذا يشير إلى أن النساء اللاتى يجبرن على البيع على أرصفة الشارع يتعرضن لمختلف صور الحرمان والغبن ، فالبائعة بجانب معاناتها من شروط العمل تتعرض لصور من العنف المادى والرمزى من أصحاب المحلات والحوانيت ومن الذكور المتجولين وباعة الرصيف ومن التجار الذين يمدونها ببعض السلع الصغيرة ، ومن شرطة المرافق والطرقات ، وهى صور تفرز اعتداءات رمزية "بالسباب واللعنة" أو مادية بإلقاء ما تبيعه على قارعة الطريق ، أو أخذ الشرطة كل ما تحوز أو محاولة الاعتداء عليها قهراً وضرباً ، وإذا كانت تلك المرأة معيلة لأسرتها فإن العنف يتجاوزها إلى بعض أطفالها الذين يفترشون الأرض العراء – غالباً – ويعانون من نقص فرص الإشباع النفسى والمادى والتعليمى والصحى.

سابعاً : بائعات الأرصفة وإشباع بعض الحاجات الأساسية :

لا شك أن إشباع الحاجات الأساسية لا يتطلب فقط عهداً جديداً فى التنمية الاقتصادية فى الدولة التى أغلبية سكانها فقيرة ، بل يتطلب أيضا ضمان حصول الفقراء على حصتهم العادلة من الموارد الضرورية لتدعيم هذه التنمية . وسوف نركز فى هذا الجزء من الدراسة الميدانية على مدى إشباع بائعات الأرصفة لبعض احتياجاتهن الأساسية واحتياجات أبنائهن والمتمثلة فيما يلى :-

أ- الحاجة إلى الصحة :

تعد الصحة أحد الحقوق الأساسية للمواطن ، وإحدى الحاجات الضرورية لتوفير شروط تنمية قدرة المواطن على العمل والإنتاج والمشاركة، ولهذا ينظر للحالة الصحية كأحد المؤشرات الدالة على كفاءة التنمية .

والنساء الفقيرات هى أقل الفئات الاجتماعية المدعومة فى نظام الرعاية الاجتماعية سواء كان ذلك فى القطاع الخاص أو العام أو الجمعيات التطوعية ولا شك أن النقص فى الرعاية الطبية المتاحة والنقص فى خدمات الأمومة يؤدى فى النهاية إلى أن المرأة الفقيرة الأمية تدفع ثمن هذا النقص . فلقد أوضحت معطيات الدراسة الميدانية ، أن نسبة (٣٨,٣%) من البائعات تعانى من الأمراض المزمنة وهى نتيجة ترتبط بأوضاعهن الاجتماعية المتدنية ومحصلة طبيعية لعملية التهميش التى تحاصر بائعات الأرصفة.

ولقد تمثلت هذه الأمراض فى الأمراض الروماتيزمية (٣٤,٧%) ، تليها الأمراض الباطنية (٢٦,٧%) ، بينما حظيت الأمراض الصدرية نسبة (٢١,٣%) وأخيراً أمراض العيون بنسبة (١٧,٣%) .

ويلاحظ أن بعض الأمراض المزمنة ترتبط بالظروف المعيشية للبائعات ، فهن يعملن فى أماكن لا تتوافر فيها أية اشتراطات صحية ، بل تحيط بهن فى كثير من الأحيان ، أكوام القمامة ، والمياه المتسربة من المواسير ، ومخلفات المنازل الشعبية ، وعدم تقديم أى خدمات صحية للبائعات .

ومن ثم فإن السمة الرئيسية للحالة الصحية للبائعات هى التدهور التى تعانى منه تلك الفئات ، ويعزى السبب الرئيسى فى ذلك إلى عدم قدرة

الفقراء فعلياً على التمتع بالرعاية الصحية نظراً لارتفاع تكاليفها ونسبة إصابة البائعات بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة .

ولقد لوحظ وجود بعض التمييز ضد صغار الفتيات فى توافر الرعاية الصحية ، فقد ذكرت الأمهات اللاتى جرت مقابلتهن أن الأفضلية فى التغذية داخل الأسرة يتمتع بها العاملون من الذكور، ويليهم غير العاملين ثم الإناث فى الأسرة وأخيراً الأمهات أنفسهم .

وتكشف إحدى الدراسات ، كيف تقترن المكانة العالية التى تنسب للرجل فى معظم المجتمعات بأولوية حصوله على أفضل أنواع الغذاء ، وتشيع فى كثير من المجتمعات عادة تناول الرجل والمرأة للطعام متفردين ، فعادة ما يتناول الرجل طعامه أولاً ن تليه المرأة ، فيشبع الرجل جوعه أولاً وبأحسن أنواع الطعام [٣٢].

والفقر فى حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض ، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدى إلى الإصابة بالأمراض أو إلى تفاقمها وانتشارها ، وعلى سبيل المثال هناك مشكلات سوء التغذية التى يتسبب بعضها عن الفقر ، وهناك الأمراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم وجود إمكانيات كافية لعزل المريض ، أو لتخصيص أدوات معينة يستخدمه دون غيره ، كما أن هناك الأمراض التى تنتشر فى أماكن العمل على الأرصفة ، حيث طفح المجارى وتجمعات القمامة ، وهى كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة ، ونقل العدوى ، وتعتبر مصدراً للتلوث بسبب قلة الإمكانيات .

ولا يقتصر المرض على التسبب فى أن تتكبد الأسرة الفقيرة تكاليف إضافية من خلال دفع نفقات العلاج ، بل يضيف عبئاً على كاهل موارد الأسرة من حيث فقدان الدخل ، إذا كان عضو الأسرة المريض مكتسباً

للدخل، أو إذا كان يحتاج إلى الرعاية من جانب فرد آخر من الأسرة هو أيضاً من كسبة الدخل .

هذا وبالرغم من أن التطبيب يعتبر حقاً من حقوق الأفراد ، وضرورة اجتماعية لا غنى عنها ، إلا أننا وحسبما تشير البيانات الأمبريقية لعينة الدراسة الحالية ، نجد أن استجابات البائعات عن السؤال الذى ورد عن المؤسسة العلاجية التى يذهبن إليها فى حالات المرض ، وجد أنه لم ترد إجابة واحدة من المبحوثات بأنها تذهب إلى المستشفيات الخاصة وذلك نظراً للتكاليف الباهظة التى يتحملها المريض من نفقات العلاج ، أو الإقامة بهذه العيادات ، فى حين بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يترددن على المستشفيات الحكومية (٦٦,٧%) من إجمالى حجم العينة .

هذا وقد أشارت نسبة (١٦,٦% بأنهن يعتمدن على العلاج الشعبى كوسيلة للتطبيب ومواجهة المرض . بينما بلغت نسبة من يترددن على المستوصفات للعلاج ١١,٧% من إجمالى حجم العينة، وفى مقابل ذلك لا تتعدى نسبة من يذهبن إلى الطبيب الخاص (٥%) ومن هنا نخلص إلى أن الأوضاع الطبقية والعوامل الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد أساليب مواجهة المرض ، أى أنها تحكم إلى حد كبير كيفية اتخاذ الناس لقراراتهم العلاجية واختياراتهم بين البدائل العلاجية المتاحة ، فقد تبين أن الفقراء والمطحونين يضطرون إلى اختيار أرخص البدائل ومن ثم فإنهم يلجئون إلى الطب الشعبى أو المستشفيات الحكومية التى تقوم بتقديم العلاج والإقامة المجانية .

يعكس ذلك ما ذكرته إحدى البائعات *(الواحدة فينا بتشتكى من التعب والمرض ، ومفيش حد خالى ، والعلاج غالى ، وبيدوب اللى فيها مكفيها ، الواحدة لما تتعب بتخلى شوية كمون أو ينسون ، أو أى حاجة تخفف عنها*

التعب ، للكن لما بيكون التعب شديد الواحدة مش ادرة بتروح المستشفى العام علشان تتعالج لأننا -ما بنقدرش على دفع المبالغ الكبيرة اللى بيخدوها الدكاترة فى عياداتهم ، لكن حتى فى المستشفى ما فيش غير شوية الحبوب ، وكل حاجة لازمة للعلاج بيخلونا نشتريها ، حتى القطن والشاش والسرنجة ، داغير فلوس الدخول اللى عملوها جديد ، لكن هنعمل إيه ، "أدى الله وأدى حكمته) .

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بقضية الخدمات الصحية ومدى استفادة بائعات الأرصفة من هذه الخدمات إلى ندرة فرص هذه الفئات فى الاستفادة من الخدمات الصحية ، حيث أن إدخال نظام العلاج الاقتصادى ، وفرض رسوم رمزية على بطاقات دخول المستشفيات بدعوى تحقيق موارد تساعد على الارتقاء بالعلاج وندرة الأدوية داخل هذه المستشفيات والسماح لرأس المال العربى والأجنبى للاستثمار فى مجالات الرعاية الصحية ، كل هذا أدى إلى حرمان الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات الصحية ، نظرا لظروفهم المادية التى تحول بين استفادتهن من هذه الخدمات .

ب- الحاجة إلى تعليم الأبناء :

لقد أصبحت المدارس سببا فى زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقراء والمحرومين الذين لا يستطيعون الوصول إلى التعليم أو الاستمرار فيه وفق شروطه القاسية ، وعاملا مساعدا فى زيادة الصراع الطبقى ؛ وعنصرا مشجعا على زيادة الشعور بالدونية وتزييف الوعى ؛ ولعل ما يسميه "كومبز" أزمة التربية فى العالم يؤكد بوضوح العلاقة القائمة بين التربية والتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية (٣٣).

وقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن نصيب إناث الأسر الفقيرة فى التعليم أقل من نصيب ذكورها ، وإن فرص تسرب الأنثى فى التعليم أكبر

من الذكر ، فعندما تكون الأسرة فى موقف اختيار – حددتها ظروفها وقدرتها المالية ، لتعليم أحد أعضائها ، فإن تلك الفرصة تكون لصالح الذكر ، يدعمها بعض الأفكار والتصورات الثقافية التى ترى أن مصير الأنثى هو الزواج ، وأن عائدها من تعليمها وعملها المترتب عليه سيكون لصالح أسرة أخرى هى أسرة زوجها(٣٤).

ومن ثم يجب ألا يغيب عن بالنا باستمرار ، أن أبناء الفقراء لا يستطيعون اللحاق بأبناء الأغنياء ، حتى وإن تعلموا فى مدرسة واحدة ، وذلك لأن الفرص التعليمية المتوفرة لطفل الطبقة الوسطى والغنية تجعله متفوقاً على طفل الطبقة الفقيرة والدنيا ، كما أن الأغنياء يمكثون فى التعليم مدة أطول ، وبالتالى فإنهم يحصلون على قسط أكبر من الأنفاق على التعليم بالنسبة لهم .

ولمعرفة مدى رغبة البائعات فى التحاق أبنائهن بالتعليم أبانت الدراسة أن نسبة (٧٥%) يوافقن على تعليم أبنائهن ، فى مقابل (٢٥%) لا يوافقن على تعليم أبنائهن ، ويشير ذلك إلى أنه بالرغم من انتشار الأمية بين البائعات ، إلا أن تطلعات البائعات نحو تعليم أبنائهن كانت إيجابية.

ويدعم ذلك ما ذكرته إحدى البائعات *"عايزة أعلم عيالى لغاية ما ياخدوا شهادات ، التعليم يرفع قيمتهم ويشرفهم بين الناس ، التعليم سلاح فى أيد العيل ، لو بجت المدرسة داعلمهم بإذن الله وربنا يقدرنى ويدينى العمر وأفرح بيهم وأشوفهم فى مناصب كويسة"* .

وهكذا نجد أن تعليم الأبناء يمثل رغبة أكيدة لدى البائعات ، وهذا يدحض ما يذهب إليه أنصار نظرية ثقافة الفقر ، إذ أن الأمية بين الفقيرات تعود إلى الفقر نفسه ، ولا تعود إلى ثقافة الفقر ، كما يدعى أوسكار لويس ، كما أن حرص البائعات الفقيرات على تعليم أولادهن ، يعنى وجود رغبة

قوية لديهن فى تحسين الوضع المعيشى لهن ، حتى يتمكنوا من الإفلات من حصار الفقر .

ولا شك أن نسبة الالتحاق بالتعليم لا تعنى بالضرورة الاستمرار فيه ومواصلته ، بل هناك تسرب إجبارى وقسرى يتم لأبناء الطبقات الفقيرة باستمرار ، سواء كان ذلك فى قسوة شروط القبول أو نظام الامتحانات أو المعوقات المتمثلة فى الدروس الخصوصية أو حاجة الأهل إلى معاونة الأبناء، فالتسرب فى الأصل قضية اقتصادية واجتماعية .

فقد أوضحت البيانات الإحصائية التى حصلنا عليها أن ارتفاع تكاليف الدراسة ، تمثل العقبة الرئيسية فى مواصلة أبناء البائعات للتعليم ، وذلك بنسبة (٦٨,٣%) وهذا يشير إلى أن ارتفاع مصروفات التعليم فى المدارس ما زال يساعد فى توسيع الفجوة بين أبناء طبقات الشعب ، من حيث تطبيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية .

بينما احتلت ظاهرة الدروس الخصوصية المرتبة الثانية ، فى المشكلات والعقبات التى تواجه أبناء البائعات فى مواصلة تعليمهم ، وذلك بنسبة (٢١,٧%) من إجمالى حجم العينة .

وقد احتلت عدم رغبة التلميذ فى مواصلة التعليم على نسبة (١٠%) من إجمالى حجم العينة ، ففى ظروف الفقر يجد التلميذ والديه غير قادرين على توفير نفقات تعليمه لفترة أطول من مرحلة التعليم الأساسى ، كما يجد أن والديه فى حاجة إلى إسهامه الاقتصادى لإعالة بقية الأسرة ، وبالتالى ينقطع هذا التلميذ عن التعليم ، ويبحث عن مهنة يقتات منها العيش ، ويدعم ذلك ما توصلت إليه إحدى الدراسات حول "عمالة الأطفال فى صناعة صباغة الجلود " والتى أوضحت أن عمالة الأطفال تأتى من الأسر الفقيرة التى تنظر إلى أطفالها كمصدر للدخل ، فقد كان السبب الرئيسى لإرسال الأطفال إلى العمل هو الحاجة إلى المال[٣٥].

ومن ثم يمكن القول أن الفقراء محاصرون بقسوة فى نظـــام التعليـم الحالى الذى يعد (مصفاة) سنوية لهم ، وذلك أن النظـــام التعليمـــى الحـــالى لإخفاقه فى تحقيق أهدافه أصبح يعتمد على الدروس الخصوصيـــة بصـــورة أساسية لزيادة فرص رفع المجموع ، ولا شك أن الأسر الميسورة الحال هـى الأقدر من غيرها على هذا النوع من الإنفاق ، ومن هنا ليـــس أمـــام أبنـــاء الفقراء والمعدمين سوى الهروب من المدرسة لا كرهاً فيها ، ولكن بأساً مـن إمكانية عدالتها ومواصلة التعليم فيها بنظامها الحالى ، فعليـــهم أن يتعلمـــوا حرفة أو يعودوا مرة أخرى لمزاولة العمل مع الأهـــل فـــى القطـــاع غـــير الرسمى ، وبذلك يدعم نظام التعليم الحالى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعيـة فى المجتمع .

خاتمـــة البحـــث :

إن التحول الحادث فى استراتيجية التنمية يعنى مراجعة ضروريـــة للسياسات والاستراتيجيات والنظم القائمة فى البلدان النامية ، وذلـــك بقصـــد جعلها قادرة بالفعل على استيعاب "جماعات الفقراء" وعلى الإسهام فى تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم والوصول إلى الحد الأدنى مـــن الحياة الكريمة ، ولقد أوضحت الدراسة أن القطاع الحضرى غير الرســـمى يعد أحد الأساليب التى تتبعها الفقيرات فى محاولـــة تكيفـــهن مـــع الفقـــر ، واستمرار سبل معيشتهن وبالتالى استمرار بقائهن ، حيث تلجأ المرأة الفقـيرة إلى البحث عن عمل فى هذا القطاع حتـــى وإن زاولـــت أنشـــطة هامشـــية كممارسة أنشطة البيع المرتبطة بالشارع والرصيف ، لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام قلة الإمكانيات المادية والمهارية التى تؤهلها لعمل مشروع صغير ، أو الالتحاق بفرص عمل أفضل .

وقد أبانت الدراسة الميدانية أن معظم بائعات الأرصفة أميات ، وأن نصفهن معيلات لأسرهن، ويمتلكن مواقع دنيا فى السلم الطبقى ، وهن من أسر محدود الدخل ، والنسبة الغالبة منهن ريفيات، الأمر الذى يشير إلى أن الفقر الريفى دفع بهذه الفئات للبحث عن عمل فى القطاع الحضرى غير الرسمى .

وعن دوافع عمل المرأة أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن إعالة الأسرة بسبب الطلاق أو الوفاة أو مرض الزوج تحتل المرتبة الأولى فى دوافع انخراط المرأة الفقيرة فى العمل كبائعة على الأرصفة بمدينة طنطا ،حيث تشكل هذه الشريحة أفقر الفقراء فى القطاع غير الرسمى ، كما احتلت المساهمة فى ميزانية الأسرة المرتبة الثانية من جملة الأسباب التى دفعت المرأة الفقيرة للعمل فى هذا المجال ، الأمر الذى يشير إلى أن من أهم أساليب التكيف مع الفقر هو إستراتيجية العمل الأسرى المشترك وتقاسم أفراد الأسرة أعباء الفقر ، وتقوم هذه الاستراتيجية على مشاركة جميع أفراد الأسرة الفقيرة فى الأنشطة التى تحقق دخلا للأسرة يكفى حاجاتها الضرورية.

كما أوضحت المعطيات المستمدة من الدراسة الميدانية أن عمل المرأة الفقيرة كبائعة رصيف كان من ضمن أسبابه عجز المستأجرين الفقراء فى القرية عن الاحتفاظ بما كانوا يستأجرونه من أرض فى القرية ، نتيجة تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد وهو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ "الأمر الذى عمل على إعادة إنتاج الفقر فى القرية المصرية ، ودفع النساء الفقيرات إلى البحث عن عمل لا يحتاج إلى خبرة ودراية فى القطاع الحضرى غير الرسمى ، فالمرأة قد تنزل إلى سوق العمل لاحتياجاتها لرفع مستوى معيشة أسرتها وللمعاونة فى نفقات الأسرة ، وتنحصر معظم أعمالها فى الأنشطة

التى لا تتطلب مهارة عالية ، والتى تسمح للمرأة بالالتحاق بها دون قيود أو شروط.

وأظهرت الدراسة أن البائعات على أرصفة الشارع تتعرض لمختلف صور الحرمان والغبن ، فهى بجانب معاناتها من شروط العمل تتعرض لصور من العنف المادى والرمزى من أصحاب الحوانيت، ومن الذكور المتجولين ومن التجار الذين يمدونها ببعض السلع الصغيرة ومن شرطة المرافق والطرقات ، وإذا كانت المرأة معيلة لأسرتها فإن العنف يتجاوزها إلى بعض أطفالها الذين يفترشون الأرض العراء ، ويعانون من نقص فرص الإشباع النفسى والمادى والتعليمى والصحى .

كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة عالية من بائعات الأرصفة تعانى من الأمراض المزمنة وهى نتيجة ترتبط بأوضاعهن الاجتماعية المتدنية ، ومحصلة طبيعية لعملية التهميش التى تحاصر بائعات الأرصفة بمدينة طنطا .

وقد أظهرت النتائج المرتبطة بقضية الخدمات الصحية ومدى استفادة بائعات الأرصفة من هذه الخدمات إلى ندرة فرص هذه الفئات فى الاستفادة من الخدمات الصحية ، حيث أن إدخال نظام العلاج الاقتصادى ، وفرض رسوم رمزية على بطاقات دخول المستشفيات بدعوى تحقيق موارد تساعد على الارتقاء بالعلاج ، وندرة الأدوية داخل هذه المستشفيات ، كل هذا أدى إلى حرمان النساء الفقيرات من الاستفادة من الخدمات الصحية ، ولا سيما فى ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية .

وقد كشفت الدراسة أنه بالرغم من انتشار الأمية بين بائعات الأرصفة إلا أن اتجاهاتهن نحو تعليم أبنائهن كانت إيجابية ، إلا أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون استمرار أبنائهن فى التعليم ، والتى جاء فى

مقدمتها ارتفاع تكاليف الدراسة والدروس الخصوصية ، وهذه النتيجة لها دلالة هامة مفادها أن الفقراء يتطلعون إلى تعليم أبنائهم ، ولكن يعوقهم في ذلك ظروفهم الاقتصادية والمساوئ التى تكتنف العملية التعليمية ، وتفيد هذه النتيجة فى الرد على مزاعم أنصار نظرية ثقافة الفقر الذين يدعون أن الأسر الفقيرة تعجز عن استغلال الفرص المتاحة لهم.

وأخيرا ينبغى أن نشير إلى ضرورة أن يصبح استئصال الفقر هدفا موازيا متظافرا مع تحقيق النمو المتواصل ، وفى نفس الوقت فإن تحقيق معدلات اعلى من الإنتاج والإنتاجية والنمو يستحيل بدون وضع الفقراء فى المجرى الرئيسى لعملية التنمية ، والمساهمة فى تحقيق هذه الأهداف ، ومن ثم ينبغى أن تصبح تصفية الفقر هدفا مركزيا لسياسة التنمية يتم تحقيقه من خلال ضمان فرص حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية ورأس المال والخدمات الاجتماعية ، وإعطاء الأولوية للاستثمار فى مجال التنمية البشرية ولا سيما للفئات الكادحة والمحرومة .

المرجـع والهوامـش :

(١) حول تأثير سياسات التكيف الهيكلى على الطبقات الفقيرة فـى الـدول النامية بصفة عامة وفى مصر يمكن الرجوع إلى

- Enberg. P. et al. : Limits Of Adjustment In Africa, The Effects Of Economic Liberalization, 1986-1994; Heineman, Oxford, 1996, P. P 7-14.
- Korayem. K; Structural Adjustment, Stabilization Polices And The Poor In Egypt, Cairo Paper In Social Sciences,Vol. 18, No. 4, AUC, Cairo, 1995.

(٢) تادئ أكين اينا : العولمة والسياسة الاجتماعية فـى أفريقيـا ، قضـايا واتجاهات ، ترجمة صلاح أبو نار ، مركز البحوث العربية للدراسـات العربية والأفريقية والتوثيـق ، سلسـلة أوراق العمـل (٦) ، القـاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ٩٩-١٠٠ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطـى : دراسـة اسـتطلاعية حـول خصـائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى ، فى حـى شـعبى بمدينـة القاهرة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، الأمـم المتحـدة ١٩٨٨ .

(4) Losa. S. Urban Street Food Vendors. Case Study From Egypt, in Hopkins Nicholas. S. et al: Informal Sector in Egypt, Cairo apers in Social Sciences, vol. 14, No. 4. 1991; P.P. 40-52.

(٥) عبد الباسط عبد المعطى : "المرأة العربية الفقيرة : محاولة فى التنمـيط " المؤتمر العربى حـول المـرأة والفقـر ، الإدارة العامـة للشـئون الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، المملكة العربية ، ٢٠ -٢٣ مارس ٢٠٠١ ، ص ص ٢-٣ .

(٦) راجى أسعد وملك رشدى : الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر ، كراسات التنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٩ .

(٧) مصر : تقرير التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ١ - ١٨ .

(٨) عبد الباسط عبد المعطى: المرأة العربية الفقيرة ، مرجع سابق ،ص ٣.

(٩) برنارد جرانوتية : السكن الحضرى فى العالم الثالث ، المشكلات والحلول ، ترجمة محمد على بهجت الفاضلى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٧ ، ص ١٠٢-١٠٤ .

(١٠) أميرة مشهور وعالية المهدى : القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف ، دراسة استطلاعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٤ .

(١١) على عبد الرازق جلبى (أشراف) القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة ، التقرير الثانى : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢ .

(12) Lowis. O,: The Culture of Poverty, in Anthropology Easys, Random House New York, 1970.

(13) Kanawaiti, M. N.: Economy And Beliefs Among The Cairo Poor, B. H. D. Disseration, The University of Hull, 1983. P. P. 400-420.

(14) Galbraith, J, The Nature of Man Poverty, Cambridge 1979. P.P. 60-62.

(١٥) محمد أبو مندور ، الإفقار فى بر مصر ، كتاب الأهالى ، العدد ٦٦٣ ، نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٩٠ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٩١ .

(17) Preston. P. W. Development theory An Introduction, Blackwell Publishers, Oxford, 1997. P.P. 189-193.

(١٨) للمزيد من التفاصيل حول هذا المدخل يمكن الرجوع إلى :

هناء الجوهرى : "سبل المعيشة المستدامة : نحو مدخل كلى للتخفيف من حدة الفقر " فى محمود الكردى (محرر) الفقر فـــى مصـــر : الجـــذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة ، أعمال الندوة السنوية السادسة لقســـم الاجتماع، كلية الآداب-جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ،ص .ص ٤٧٣ -٥٠٣.

(19) Chichilmisky, G,: "What is Sustainable Development"? Land Economics, vol. 73, November 1997, P.P. 467-441.

(20) Piazza. A. Reducing Absolute Poverty in China,Current Status And Issues. Journal of International Affairs, vol. 25- 1998, P.P. 253-263.

(21) Hain. D; "A new Definition of National Security" International Wildlife, vol. 24 Mr / Ap 1994.

(22) Beltratti, A; Models of Economic Growth Environment an Asset, Kluwer Academic publishers, London, 1996. P. 95.

(23) Chambers, R; Rural Development : Putting The Last First, John Wiley and Sons inc, New York 1991.

(24) Yanus, M, Poverty Alleviation: IS Economics any Help.? Lesson from the Grameen Banh Experience "journal of International Affairs, vol. 52, 1998 P.P. 47-65.

(25) Wagner, E. F Brought on G; Woman Plan Rural Economic Development, Woman and Environment, Vol. 38 S, pr 1996. P.P. 29-31.

(٢٦) بطرس غالى : مكافحة الفقر فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٠-١٣.

(٢٧) غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٢٩-٢٣١.

(٢٨) محمد محى الدين : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة بقطاع الغزل والنسيج فى مصر ، بحث ميدانى، مركز البحوث العربية، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٨٣.

(٢٩) سعد الدين إبراهيم : " تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى إلى بكين" تقرير الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمى للمرأة ببكين ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال UNICEF وهيئة المعونة USAID والصندوق الاجتماعى للتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦-١٩ .

(٣٠) حسنين كشك : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعلم المرأة فى القطاع غير الرسمى ، دراسات حالة فى ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٧ .

(30) Fergany, N. Urban Woman Work Poverty Alleviation in Egypt, Mishkat Centre, Cairo, 1994

(٣٢) رفعت لقوشة وآخرون : حق الغذاء فى المجتمع المصرى ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،١٩٩٣، ص٨٦.

(33) Coombe, Ph., The World Educational Crisis Asystems Approach, of Ford University Press. New York 1968.

(٣٤) عبد الباسط عبد المعطى: المرأة العربيـــة الفقـيرة، مرجـع ســابق ، ص١٠.

(٣٥) عادل عاذر وآخرون : ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفـال "UNICEF " ، ١٩٩١ ، ص٣٢.

الجداول

جدول رقم (١)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

السـن	العـدد	النسبة المئويـة
٢٠ – ٢٩	٥	٪ ٨,٣
٣٠ – ٣٩	١٥	٪ ٢٥
٤٠ – ٤٩	٢٤	٪ ٤٠,١
٥٠ – ٥٩	١٠	٪ ١٦,٦
٦٠ سنة فأكثر	٦	٪ ١٠
الإجمالى	٦٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الحـالة التعليميـة	العـدد	النسبة المئويـة
أمية لم تذهب للمدرسة	٤٠	٪ ٦٦,٦
خرجت من المرحلة الابتدائية	١٦	٪ ٢٦,٧
حاصلة على الابتدائية	٤	٪ ٦,٧
الإجمالى	٦٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٣)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

عـــــدد الأبنـــــاء	العـــدد	النسبـــة المئويـــة
أقل من ثلاثة أبناء	٥	٨,٣ %
٣ – ٥	٤٠	٦٦,٦ %
ستة أبناء فأكثر	١٠	١٦,٦ %
غير مبين	٥	٨,٣ %
الإجمـــــالى	٦٠	١٠٠ %

جدول رقم (٤)
يوضح توزيع أفراد العينة حسب حالة السكن

حالـــــة الســـــكن	العـــدد	النسبـــة المئويـــة
غرفة واحدة	٣٥	٥٨,٣ %
غرفة وصالة	١٢	٢٠ %
غرفتان وصالة	٨	١٣,٣ %
كشك أو خيمة	٥	٨,٣ %
الإجـــــمالى	٦٠	١٠٠ %

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل اليومى

الدخـــل اليومـــى	العـدد	النسبـة المئويـة
أقل من ثلاثة جنيهات	١٥	٢٥ ٪
٣ – < ٥	٢٠	٣٣,٣ ٪
٥ – < ١٠	١٣	٢١ ٪
١٠ – < ١٥	٥	٨,٣ ٪
١٥ – < ٢٠	٦	١٠ ٪
٢٠ جنيه فأكثر	١	١,٧ ٪
الإجـــمالى	٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الموطن الأصلى للمبحوثات

الموطـــن الأصـــلى	العـدد	النسبـة المئويـة
قرية	٤٠	٦٦,٧ ٪
مدينة	٢٠	٣٣,٣ ٪
الإجمـــــالى	٦٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٧)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب نشاط البائعات

الأشيـــاء التى تبيعها	العـدد	النسبـة المئويـة
فواكه وخضروات	١٣	٪ ٢١,٧
توابل	٢	٪ ٣,٣
أدوات منزلية	١٦	٪ ٢٦,٧
فول – طعمية – كشرى	١٢	٪ ٢٠
مشروبات – شاى وقهوة	٥	٪ ٨,٣
منتجات الألبان	٤	٪ ٦,٧
خبز وفطير	٦	٪ ١٠
أخرى تذكر	٢	٪ ٣,٣
الإجـــمالى	٦٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب دوافع العمل لدى البائعات

الأسبـــاب	العـدد	النسبـة المئويـة
إعالة الأسرة	٣٠	٪ ٥٠
المساهمة فى ميزانية الأسرة	٢٠	٪ ٣٣,٤
عدم وجود مصادر للدخل أو أراضى	١٠	٪ ١٦,٦
أخرى تذكر	--	--
الإجمالـــى	٦٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٩)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب دخول المبحوثات

كفايـــة الدخـــل	العـدد	النسبـة المئويـة
يكفى	٦	١٠ ٪
لا يكفى	٥٦	٩٠ ٪
الإجمـــالى	٦٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع أفراد العينة

حسب المتاعب التى تقابل المبحوثات فى العمل

المتاعـــب	العـدد	النسبـة المئويـة
مضايقات الزبائن	١٥	٢٥ ٪
مضايقات شرطة المرافق	٢٠	٣٣,٣ ٪
مضايقات التجار	١٣	٢١,٧ ٪
مضايقات أصحاب الحوانيت والمحلات	١٢	٢٠ ٪
الإجـــمالى	٦٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١١)
يوضح توزيع أفراد العينة
حسب الحالة الصحية لمبحوثات

البيـــــان	العـدد	النسبـة المئويـة
تعانى من أمراض	٢٣	٪ ٣٨,٣
لا تعانى من أمراض	٣٧	٪ ٦١,٧
الإجمالى	٦٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٢)
يوضح توزيع أفراد العينة
حسب الأمراض التى تعانى منها المبحوثات

البيـــــان	العـدد	النسبـة المئويـة
أمراض صدرية	٥	٪ ٢١,٣
أمراض باطنية	٦	٪ ٢٦,٧
أمراض روماتيزمية	٨	٪ ٣٤,٧
أمراض عيون	٤	٪ ١٧,٣
الإجمـــالى	٢٣	٪١٠٠

جدول رقم (١٣)
يوضح توزيع أفراد العينة
حسب المؤسسات العلاجية التى تتردد عليها البائعات

البيـــان	العـدد	النسبـة المئويـة
مستشفى عام	٤٠	٪ ٦٦,٧
مستشفى خاص	--	--
مستوصف	٧	٪ ١١,٧
دكتور خاص	٣	٪ ٥
علاج شعبى	١٠	٪ ١٦,٦
الإجمالـــى	٦٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (١٤)
يوضح توزيع أفراد العينة
حسب تفضيل المبحوثات لتعليم أبنائهن

البيـــان	العـدد	النسبـة المئويـة
نعم	٤٥	٪ ٧٥
لا	١٥	٪ ٢٥
الإجمالـــى	٦٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع أفراد العينة

حسب الصعوبات التي تواجه المبحوثات في تعليم أبنائهن

البيـــــان	العـــدد	النسبـة المئويـة
ارتفاع تكاليف الدراسة	٤١	٦٨,٣ ٪
الدروس الخصوصية	١٣	٢١,٧ ٪
عدم رغبة التلميذ فى مواصلة التعليم	٦	١٠ ٪
أخرى تذكر	--	--
الإجمالـــــى	٦٠	١٠٠ ٪